

تعدد الأزمات والضحية المواطن

ماء الشرب يتبخر من "حنفيات" بغداد

□ بغداد / أحمد حسين



لربما اعتاد العراقيون على الأزمات والمنغصات التي رافقتهم منذ عقود طويلة من الزمن، إلا أن ما لم يعد يحتمل هو استمرار وتزايد هذه الأزمات لتتوالى احتياجات الحياة الأساسية.

فبالإضافة إلى الاحتراب السياسي والاضطراب الأمني اللذين وقع المواطن ضحيتهم، تأتي أزمات البطالة وسوء الخدمات، ونقص الطاقة الكهربائية، يضاف لكل ذلك شح مياه الشرب التي ضربت العاصمة بغداد مؤخرا.

إذ شهد شهر تموز الجاري شحا في مياه الشرب في العديد من مناطق العاصمة وخاصة الأطراف، والبعض منها يعاني انقطاعا مستمرا في المياه، ومنها مناطق شرق وجنوب بغداد.



مجلس النواب، وفي جلسته التي عقدت أمس الأول، صوت بالأغلبية على استضافة محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق، وأمين العاصمة صابر العيسوي، على خلفية شح مياه الشرب، لاسيما إنها تزامنت مع ارتفاع درجات الحرارة التي تجاوزت الـ ٥٠ درجة مئوية.

وبالرغم من أن تصويت النواب على استضافة أمين بغداد ومحافظها، يعد اهتماما من قبلهم بأزمة يعاني منها المواطن، إلا أن المواطن داود سالم يرى غير ذلك، ويصفه بأنه "مجرد استعراض إعلامي يحاول مجلس النواب خلاله إيهام المواطنين بأن النواب يهتمون بهم". ويشير في حديثه لـ "المدى"، إلى أن شح المياه والطاقة الكهربائية وسوء الخدمات وانعدامها في العديد من مناطق العاصمة "واقع عمره تسع سنوات، فما الذي فعله النواب السابقون والحاليون لتغيير هذا الأمر".

ويؤكد سالم "سبق واستضاف مجلس النواب وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامين، لكن ما الذي تغير، واقعنا يستوجب اتخاذ إجراءات رادعة وسريعة وليس استضافات ومجاملات وصفقات سياسية تعقد تحت قبة المجلس أو خارجه". وبلغت سالم إلى أن "مجلس النواب سبق له أن استضاف أمين بغداد صابر العيسوي، وفتح بعض النواب ملفات فساد في الأمانة والشاريع العائدة لها وسوء الخدمات وغير ذلك، لكن ما هي نتيجة تلك الاستضافة، لذا هل تغير شيء من واقع الفساد أو الخدمات، لذا لا أعلق أمالا على هذه الاستضافة ولا غيرها".

رئيس مجلس المحافظة كامل الزبيدي، شدد بدوره على أهمية العمل لإيصال الماء الصالح



مواطنون يتزودون بالماء

وأكد المرشدي أن مشاريع ومجمعات إنتاج الماء الصافي تعمل بانتظام بكامل طاقتها ولا تعاني من أية مشاكل فنية أو تقنية باستثناء موضوع التذبذب في التيار الكهربائي ومعالجة الأمر بتوفير مولدات كهربائية ووضعها في حالة الجوهزية تحسبا لأي طارئ.

وأوضح أن إنتاج أمانة بغداد من الماء الصافي بلغ في الوقت الحاضر نحو مليونين و ٩٠٠ ألف م^٣ في اليوم، بعد افتتاح مشاريع جديدة وزيادة كمية الإنتاج في المشاريع القديمة، مشيرا إلى أن "مدينة بغداد تتفوق على إنتاج مدينة اسطنبول التي تعد أكبر المدن التركية والخامسة على مستوى العالم من حيث عدد السكان ويقطنها أكثر من ١٢ مليون نسمة".

وتقدر الحاجة الفعلية للعاصمة بغداد من الماء الصالح للشرب بنحو ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف متر مكعب يوميا.

وأعلن المرشدي إن الأمانة ستقتتح خلال الأشهر القليلة المقبلة عدة مشاريع لإنتاج الماء الصافي، منها المحطة الثانية لمشروع ماء البلديات بطاقة ١١٢ ألف و ٥٠٠ متر مكعب في اليوم لخدمة مناطق الكمالية والعبيدي والفضيلية وأجزاء من مدينة الصدر، إلى جانب افتتاح مجموعة من الخزانات الأرضية لخزن الكميات المطلوبة من الماء الصافي أثناء الليل.

وتابع بالقول: إن المشاريع الأخرى التي سيتم افتتاحها تباعا، هي توسيع مشروع ماء الرشيد لزيادة طاقته الإنتاجية إلى ٩٠ ألف متر مكعب في اليوم، لسد احتياجات منطقة الزعفرانية وبعض المناطق المجاورة لها، ومشروع ماء القادسية بطاقة ٩٠ ألف متر مكعب في اليوم لخدمة عدد من مناطق جانب الكرخ.

وزارة البلديات والأشغال العامة، كانت قد حملت وزارة الكهرباء مسؤولية توقف عدد من محطات تصفية المياه في بغداد والمحافظات، وطالبتها بربط محطات التصفية بخطوط الطوارئ لتلافي توقفها في فصل الصيف.

وقال مدير عام دائرة ماء بغداد المهندس عمار موسى كاظم: إن "أحياء في أطراف العاصمة وخاصة النصر والعبيدي والكمالية، تعاني من شح المياه الصالحة للشرب، بسبب تذبذب تجهيز محطات المياه بالتيار الكهربائي".

وأشار إلى أن دائرته اتخذت عدة إجراءات لمعالجة هذه المشكلة، منها تقوية الربطات الرئيسية لضخ المياه، إلى جانب توزيع المياه بين الأحياء باستخدام الحوضيات، مؤكدا أن شحة المياه في جانب الرصافة سنتتهي عند انتهاء المرحلة الأولى من مشروع ماء الرصافة الكبير. وبعد مشروع ماء الرصافة الكبير، ثاني بقدته ائتلاف شركات عراقية فرنسية، ثاني أكبر مشروع في العالم والأول على مستوى الشرق الأوسط، إذ سيبلغ إنتاجه من المياه الصالحة للشرب ٩١٠ آلاف متر مكعب يوميا، في المرحلة الأولى منه التي من المتوقع إنجازها بحلول شهر تشرين الأول المقبل، وسيرفع حصة الفرع الواحد من الماء إلى ٥٠ لتر يوميا.

الحاصلة في بعض مناطق العاصمة، إلى عدة أسباب أبرزها الهبر وزيادة حجم الاستهلاك لاسيما مع ارتفاع درجات الحرارة، واستخدام معظم المواطنين مضخات سحب المياه، وهو ما تسبب بحرقان المناطق التي تقع في نهايات الخطوط الرئيسية الناقلة من الماء.

وأشار في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، يوم أمس، إلى أن إنتاج الماء يتأثر بشكل كبير بالتجاوزات الحاصلة على الخطوط الرئيسية الناقلة في أطراف مدينة بغداد لاسيما عند المناطق التي تقع بين مشاريع الإنتاج والأحياء السكنية لغرض سقي وري المزروعات وملء أحواض تربية الأسماك بطرق غير قانونية، إلى جانب إنشاء عشرات المواقع غير النظامية لغسل السيارات.

ولغت المرشدي إلى أن التجاوزات على الخطوط الناقلة تكون عن طريق كسر الأنابيب وعمل ربطات غير نظامية واستخدام مضخات بأحجام كبيرة، وهو ما يتسبب بهدر الألاف من الأمتار المكعبة وبالتالي تقليل الضغوطات في الأنابيب والشبكات الفرعية وحرمان العائلات من حصصها من الماء الصافي.

وكشف الزاملي "كتشفنا العديد من ملفات الفساد التي أحيلت إلى الجهات المعنية، ولم تتخذ بشأنها إجراءات حازمة بفعل تدخلات وضغوطات وانتشار الفساد حتى داخل أروقة مكاتب المفتشين العموميين وبنواير الخزاهة".

ولغت إلى أن الحكومة المحلية في بغداد وضعت ملف الماء الصافي ضمن قائمة أولوياتها للعام الحالي، إذ خصصت من موازنة تنمية الأقاليم لهذه السنة تريليون و ٤٠٠ مليار دينار لمشاريع خدمية في مقدمتها مشاريع ماء الشرب، تنفذها أمانة بغداد والمحافظة، مشيرا إلى أن هذه البنود ما زالت متلكئة في مراحل إحالة المشاريع والتخطيط لتنفيذها".

وعلى الرغم من إحالة العشرات من مشاريع مد شبكات الإرسالة وبناء محطات التصفية والضخ والخطوط الناقلة للماء الخام، إلا أن أزمة شحة مياه الشرب ما زالت تراوح مكانها، وتقف على عتبات كثير من مناطق بغداد ومنها مناطق الكمالية وسبع قصور والفضيلية والشعلة والحرية ومدينة الصدر.

وكيل أمانة بغداد للشؤون الإدارية عبد الحسين المرشدي، أرجع شحة الماء الصافي

من جانبه، يقول رئيس قسم الماء في هيئة خدمات بغداد التابعة لمجلس محافظة بغداد غالب الزاملي: إن "المشكلة الخدمية ما زالت شاخصه في بعض مناطق العاصمة بفعل غياب التخطيط السليم لحلها، واستشراء الفساد داخل الدوائر التنفيذية، وضعف إجراءات الرقابة والمحاسبية".

وأوضح أن "الجهات المعنية لم تتبن سياسة واضحة أو إستراتيجية فاعلة تستوعب حاجة الطلب المحلية في بغداد على ماء الشرب"، لافتا إلى أن "منظومة إنتاج ماء الشرب في بغداد تشكو عجزا يصل إلى ٧٥٠ ألف متر مكعب من الماء الصافي يوميا".

وبين الزاملي "نعاني من عزوف الشركات الأجنبية الرصينة عن دخول السوق المحلية بفعل وجود متنفذين ومنافعين مفسدين يهيمنون على معظم مشاريع تطوير وتأهيل الشبكات التحتية في قطاع ماء بغداد، التي غالبا ما تنحى إلى شركات محلية ضعيفة الخبرة، وهو السبب وراء فشل وتلكو العديد من مشاريع الماء، التي ما زال البعض منها معطلا أو يشكو من مشاكل فنية رغم إتمام مراحل إنجازها".

للشرب إلى جميع مناطق بغداد، داعيا إلى تشكيل لجان ميدانية لمعرفة سبب الشح الذي تعانيه المناطق السكنية.

وأكد الزبيدي على ضرورة تشخيص الأخطاء ومعالجتها بعيدا عن كل الاعتبارات، مضيفا أن من حق المواطن البغدادي الحصول على الماء بعيدا عن كل الأسباب والمسببات التي كثيرا ما تتجسس بها الدوائر التنفيذية.

ويقول داود سالم الذي يسكن منطقة الحسينية شمالي بغداد: "يطلق على مياه الشرب (الماء الصافي) لكنه في منطقتي لا يمت لصفة الصفاء والنقاوة بأية صلة، وخاصة عند انقطاع الضخ وعودته إذ ما إن نفتح الحنفية حتى تقذف ماء طينيا". وما يؤيد كلام سالم الأخير هو ما شاهدناه في منطقة الوزيرية وسط بغداد، إذ كان الماء كدرا طينيا عندما عاد ضحه بعد توقف لأسباب فنية أو للصيانة ربما.

أمانة بغداد، كانت قد أعلنت في السابع من شهر تموز الجاري، تخصيص ١١٣ مليار دينار، لتأهيل ومد شبكات جديدة للماء الصالح للشرب في مناطق متفرقة من العاصمة، ضمن ميزانية تنمية الأقاليم للعام الحالي ٢٠١٢.

نصحت بعدم التعرض المباشر لأشعة الشمس

الصحة تحذر من مخاطر ارتفاع درجات الحرارة



حذرت وزارة الصحة، المواطنين من التعرض المباشر إلى أشعة الشمس ودرجات الحرارة التي تشهد هذه الأيام ارتفاعا غير مسبوق عن معدلاتها المعتادة.

وقال معاون المدير العام لدائرة الصحة العامة في الوزارة الدكتور محمد جبر: "تخشى على الكثيرين وتحديدًا الفئات الحساسة في المجتمع ومنهم الأطفال والنساء والشيوخ من التعرض المباشر لأشعة الشمس، خاصة وإن درجات الحرارة تتراوح حاليا بين ٥٠ - ٥٢ درجة مئوية".



□ بغداد / المدى



(دوش) في شوارع بغداد

بتقليل فترات تعرضهم للشمس والوقاية منها قدر المستطاع، عن طريق المشي في الظل وحماية فروة الرأس باستخدام المظلات أو القبعات، أو وضع قطع مبللة من القماش، وشرب كميات كافية من السوائل، وعدم الوقوف تحت أشعة الشمس العمودية.

وضاعف الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة من معاناة الكثيرين، وأربك تفاصيل حياتهم، وأجبر الكثيرين على البقاء داخل البيوت وأماكن الظل، أم باسم (رية بيت) قالت: "حرارة الجو المرتفعة منعنا من مزاولة أعمالنا وتأدية ما علينا من التزامات وارتباطات".

وتضيف "نحن نواجه المصاعب في تأمين احتياجاتنا اليومية من سلة الغذاء مع تعذر وصولنا إلى الأسواق الشعبية، التي تحتاج إلى مسافات سير وتحوال تحت أشعة الشمس، فضلا عن الأضرار والخسائر المادية التي نلاقها بسبب تلف معظم مشترياتنا من الفواكه والخضار والألبان بفعل شدة الحرارة وغياب الكهرباء".

وتشهدت شوارع العاصمة بغداد ومراكزها التجارية وأسواقها وحتى الأزقة والمحلات والأساكن العامة تراجعا ملحوظا في الحركة والتنقل. ويبين سائق سيارة الأجرة عبد الله قاسم إن "حرارة الجو منعت الناس من الخروج للشارع، وأثرت سلبا على أرزاق الكثير من أصحاب المهن الحرة، ومن يكسبون قوت يومهم تحت أشعة الشمس، يعد أن أصيب سوق العمل بالركود والكساد وتحصيدا من الساعة العاشرة صباحا وحتى موعد قريب من مغيب

الشمس". ويبدو أن العراق لم يكن معزل عن محيطه الإقليمي والدولي الذي يشهد موجة حر مماثلة تنامت بفعل تأثيرات ظاهرة التغيرات المناخية وعوامل الاحتباس الحراري وقلة الأمطار والجفاف والأنشطة البشرية.

وأكّد أن هذه الظروف مجتمعة فضلا عن تأثير العراق بالمنخفض الساخن الناجم عن تغير مناخ العالم بفعل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، وما أنتجتها من حالات احترار للغلاف الجوي جميعها أدت إلى بلوغ معدلات الحرارة في هذه الأيام إلى ٥٠ درجة مئوية، ونتوقع أن تصل في وسط وجنوب العراق إلى ٥٢ درجة.

وتوه شاكر "تشهد أطول نهار مشمس بدرجات حرارة قاسية لم نعهدها منذ أكثر من ثلاثة عقود"، مبيّنا أن "العراق سجل درجات حرارة مماثلة عام ١٩٧٩ وتكررت في العام الماضي وموسم الصيف الحالي".

وتوقع مدير الأنواء الجوية أن تستمر موجة الحر خلال فصل الصيف لأعوام مقبلة، في حال لم يتخذ العراق وحكومات دول العالم إجراءات للتقليل من تغيراته والانبعاثات المسيئة للبيئة وطبقة الأوزون.

بابل تشكل لجنة لمناقشة

تقليص القطوعات

الأمنية في شوارع المدن



□ الرحلة / إقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل تشكيل لجنة لبحث إمكانية تقليص القطوعات الأمنية في شوارع المحافظة لتخفيف الاختناقات المرورية، وقال عضو مجلس المحافظة حسان مرجح الطوفان لـ "المدى": "إن المجلس ناقش في جلسته الاعتيادية كيفية تقليص نقاط التفتيش وتقليل عدد القطوعات في الشوارع، وتشكيل لجنة برئاسة المحافظ

وعضوية القائم مقامية ومديريات الشرطة والمرور والبلدية وباشرف مباشر من مجلس المحافظة لدراسة الموضوع.

وأضاف أن المجلس استضاف في الجلسة نفسها مدير شرطة المحافظة اللواء الركن صباح الفتلاوي الذي استعرض الخطط الأمنية. وعلى صعيد قريب، بين الطوفان أن مجلس المحافظة ناقش قضية نصب منظومة متطورة من كاميرات المراقبة في شوارع ومدن المحافظة للحد من حركة

المجاميع الإرهابية، مشيرا إلى مناقشة استعدادات المحافظة لإحالة المشروع إلى الشركات المتخصصة بذلك.

وإلا أن الطوفان أكد أن

الراهن.